قرار رقم (٤٠٦ / ١٥) لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ٦ / ٩ /٢٠٢٢

بشأن اعادة قيد وسيطي تأمين

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

قـــرر

المادة الأولى: يعاد قيد أسم وسيطي التأمين الاتي ذكرهم فيما بعد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة كوسطاءتأمين حر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما، وبنفس أرقام قيدهم السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ صدور هذا القرار:-

م	اســـم الـوسيـــط	الرقـم	الصفة	الرقـم القومـــى
١.	عزه حسام الدين حسين علوي	٢٥٠٥٧	حـــر	٢٦٥٠١٠٩٠١٠٤٢٨١
٢.	ولاء احمد عبد الوهاب السيد	٢٩٥٨٤	حـــر	٢٨٤١١٢٤٠١٠٠١٨١

المادة الثانية: على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية
د. محمد فريد صالح